

العراق معرض للاقتراض مع بقاء أسعار النفط على حالها

تلاشي إيرادات تمويل الموازنة وتآكل احتياطي النقد الأجنبي



النفط لوحد لا يخلق التنمية

جهة أخرى، في مقابل احتكار الحكومة لحق التصرف في عوائد البلاد من بيع النفط بالدولار الأميركي.

وصمم الأميركيون نظاماً معقداً تشتري بموجبه الحكومة الدينار العراقي من البنك المركزي باستخدام عوائدها من بيع النفط بالدولار، فبرح الطرفان، إذ تحصل الحكومة على أموال بالدينار العراقي لتغطي الرواتب والنفقات العامة وتمول مشاريع الاستثمار، ويحصل البنك على كميات كبيرة من عملة الدولار الأميركي تمكنه من مراكمة احتياطي محترم.

وهذا ما حدث فعلاً، إذ راكم البنك احتياطياً كبيراً خلال الأعوام الماضية، وصل إلى نحو 60 مليار دولار، ما أسهم في استقرار سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي طيلة أعوام.

وعندما انهارت أسواق النفط بسبب الجائحة، وعمق اتفاق "أوبك بلس" من جراحات العراق الاقتصادية، لم تجد حكومة الكفاح سبيلاً سوى أن تطرح باب البنك المركزي كي تقترض منه لدفع رواتب الموظفين.

ووفقاً للقوانين النافذة، طلب البنك من الحكومة أن تقترح تشريعاً يقره البرلمان، كي يتمكن من إقراضها، وهو ما حدث فعلاً.

واقترضت الحكومة قربة 10 مليارات دولار من احتياطي البنك لتأمين الرواتب حتى فبراير 2021.

إلى سوط يجلد باستمرار ظهر الاقتصاد العراقي، لكن النفط كان يكفل بالأمز كل مرة.

ولولا سياسة "الفصل النقدي" التي كرسها الأميركيون عندما احتلوا العراق العام 2003، لما وجد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في جيب الحكومة ما يكفي لتأمين رواتب الموظفين خلال الشهور الثلاثة الأخيرة.

وخلال هذه الشهور تضخمت أزمة رواتب الموظفين، إذ أن أسعار النفط تراجعت في مستويات منخفضة بفعل جائحة كورونا، فضلاً عن خسارة العراق نحو ربع حصته في سوق النفط العالمية بسبب اتفاق "أوبك بلس"، لتقترب الحكومة من حاجز الإفلاس الفعلي، لكن البنك المركزي كان جاهزاً لمعالجة الإشكالية مؤقتاً.

وعندما أشرف الأميركيون عام 2003 على تأسيس النظام السياسي الجديد في العراق، حصنوا السلطة النقدية من تدخل باقي السلطات، ولاسيما التنفيذية، واشترطوا أن يشرع البرلمان قانوناً جديداً لأي محاولة حكومية للتحكم في أموال البنك المركزي العراقي.

وتستند هذه الحصانة إلى حقيقة أن البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية في العراق، ويمكك بمفرده حق إصدار العملة المحلية ويتحكم في قوانين تداولها بمعزل عن الحكومة وأي

العامية، فيما يُفترض أن تكون الموازنة الاستثمارية بوابة للتنمية الاقتصادية في بغداد والمحافظات.

وعندما بدأت عائدات النفط بالزيادة المتسارعة في زمن المالكي، بسبب زيادة معدلات الإنتاج والتصدير من جهة وارتفاع الأسعار من جهة ثانية، لجأ إلى تعزيز شعبيته من خلال توظيف الملايين من الأشخاص ضمن القطاع الحكومي، مجسداً مصطلح الدولة العميقة في أوضح أشكاله.

ويجادل خبراء الاقتصاد في أن المالكي كرس نموذج "موازنة أبواب الإنفاق" على حساب "موازنة التنمية" التي كان على البلاد أن تعتمد عليها.

وتتيح "موازنة أبواب الإنفاق لرئيس الوزراء وبعض الوزراء بنقل الأموال من باب إلى آخر ما سمح بتجريد الاستثمار والتنمية من كل الأموال التي تخصص لهما ابتداءً ونقلها إلى أبواب تصب في مصلحة الاستخدام السياسي".

ونفذت هذه السياسة الاقتصادية في صورة المالكي وحولته إلى زعيم سياسي لا يقهر لأنه يعتمد على تأييد في صفوف الملايين من الموظفين الذين عينهم في مؤسسات الدولة من دون أن يستند ذلك إلى أي خطة اقتصادية ومن دون أن تكون لهذه المؤسسات أدنى حاجة بهم.

وعانى جميع رؤساء الحكومات من أزمة تأمين رواتب الموظفين التي تحولت

وضع النموذج الاقتصادي الهش العراق في مفترق طرق صعب، حيث مثلت ثروة النفط أداة للمزايدة السياسية استغلتها الحكومات في استعطف الشارع عبر توفير فرص عمل زادت من ضغوط الموازنة العامة في ظل انهيار أسعار الخام الذي قلص مصادر تمويل هذه النفقات الفائضة وقوّض احتياطي النقد الأجنبي.

بغداد - كرسست الحكومات المتعاقبة منذ 2003، لم يتبع العراق "نموذجاً اقتصادياً" واضحاً، واعتمد على بيع نفطه الغزير لتمويل موازنته السنوية، مكرساً بشكل صريح مبدأ الاقتصاد الأحادي.

ويرغم أن العراق حقق زيادة كبيرة في حجم الإنتاج النفطي منذ 2003، إلا أن الزيادة في أعداد الموظفين الحكوميين والأشخاص الذين يعتمدون على الدولة في تأمين معاشاتهم كان أكبر بنحو عشرة أضعاف أو أكثر، ما قطع الطريق على التنمية في مختلف القطاعات، إذ أن الدولة تحولت إلى مجرد "بائع نفط" يفرق جُل العوائد على الأفراد شهرياً.

ومنذ سقوط نظام صدام حسين العام 2003، لم يتبع العراق "نموذجاً اقتصادياً" واضحاً، واعتمد على بيع نفطه الغزير لتمويل موازنته السنوية، مكرساً بشكل صريح مبدأ الاقتصاد الأحادي.

ويرغم أن العراق حقق زيادة كبيرة في حجم الإنتاج النفطي منذ 2003، إلا أن الزيادة في أعداد الموظفين الحكوميين والأشخاص الذين يعتمدون على الدولة في تأمين معاشاتهم كان أكبر بنحو عشرة أضعاف أو أكثر، ما قطع الطريق على التنمية في مختلف القطاعات، إذ أن الدولة تحولت إلى مجرد "بائع نفط" يفرق جُل العوائد على الأفراد شهرياً.

10 مليارات دولار اقترضت الحكومة من احتياطي البنك لتأمين الرواتب حتى فبراير 2021

وتنقسم موازنة العراق السنوية إلى تشغيلية واستثمارية، وهي بدعة ابتكرها رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الذي أدار البلاد بين 2006 و2014، وهي أطول حقبة متصلة يقضيها أي شخص في هذا المنصب منذ تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي.

والموازنة التشغيلية في العراق هي الأموال التي تدفعها الحكومة لتغطية رواتب الموظفين ودعم القطاعات

«علي باي» تطبيق صيني خارق يهدد المصارف الأوروبية

تطور أنت غروب ينهي

الطابع التقليدي للمعاملات المالية

شكل الصعود اللافت لعملاق التكنولوجيا المالية الصينية أنت غروب تهديداً للمصارف الأوروبية، حيث أنها ورغم تأجيلها ل طرحها الأولي في البورصة فإن نسقتها القائم على الابتكار المالي الذي شمل الحصول على قرض بمجرد نقرات ينذر بإنهاء الطابع التقليدي للمعاملات الأوروبية.

بكين - تواجه المصارف الأوروبية في البورصة تهديداً وجدياً مع اقتراب طرح الأولي لأنت غروب، حيث تمثل خدمات الابتكار المالي القائمة على السرعة والفاعلية إنذاراً بنهاية الطابع التقليدي للمصارف الأوروبية.

قد تكون مجموعة "أنت" الصينية تعرضت لانتكاسة عبر تراجعها عن عملية طرح عام أولي في البورصة، لكن المصارف الأوروبية لا تزال تشعر بالقلق من احتمال تحول شركات الصين العملاقة للتكنولوجيا إلى منافستها الرئيسية قريباً.

ويشهد قطاع المال الأوروبي في السنوات الأخيرة ظهور عدد كبير من المشاريع الصغيرة تعرف بـ"فين تيك" أي "التكنولوجيا المالية"، والتي زعزت المصارف التقليدية عبر تقديم خدمات رقمية.

وقال رئيس مصرف "سوسيتيه جنرال" فريدريك أوديا أخيراً إن "منافس الغد الفعلي سيكون على الأرجح غافام أو أمثال مع أنت في العالم القادرة على القيام باستثمارات كبيرة"، مستخدماً الاسم المختصر للشركات الأميركية الخمس الكبرى وهي غوغل وأبل وفيسبوك وأمازون ومايكروسوفت.

واحتلت شركات التكنولوجيا الأميركية العلاقة المزد من المواقع في قطاع الخدمات المالية، الذي سبقها خصومها الصينية إليه بأشواط. وتمتلك مجموعة "أنت" التي كانت تأمل في جمع مبلغ قياسي مقداره 34 مليار دولار عبر طرح العام قبل أن توقف الحكومة الصينية العملية في اللحظات الأخيرة، تطبيق الدفع "علي باي" الذي بات الظل النابت للصينيين في حياتهم اليومية.

ويعد "وي تشات باي" التطبيق الرئيسي المنافس له في الصين والذي تملكه مجموعة الإنترنت العملاقة "تينسنت".

وأفاد خبير التكنولوجيا المالية لدى شركة "إرنست ويونغ" كريستوفر شميتز بأن "الشركات التي طوّرت في الأصل برامج درشة تهتم بدرجة كبيرة بتحسين هذه النشاطات إذ تمكّنها من تغطية مجال أوسع من نشاطات الناس اليومية".

وأضاف بالتدريج، تذهب حصة متزايدة من إنفاق الناس إلى هذه الشركات.

وتبني الصينيون بشكل واسع وطريقة دفع عبر مسح "رموز الاستجابة السريعة" أو رموز "كيو آر" التابعة لمجموعة 20 أن "هذه خطوات مهمة وإيجابية للتنمية، وإنني سعيد برؤية هذه الاستجابة البناءة من الدائنين الرئيسيين".

وأيدت مجموعة 20 مبادرة تعليق خدمة الديون في أبريل، لمساعدة الدول الأفقر في الاستجابة لجائحة فايروس كورونا المستجد. وتم تمديد المبادرة في شهر أكتوبر لمدة ستة أشهر.

وخلال الأسبوع الماضي، تعهد وزراء مالية مجموعة الس20 ومحافظو البنوك المركزية، بالالتزام بالمبادرة بتنسيق وثيق، قائلين إنه سيتم تقديم أقصى دعم للدول المؤهلة في المبادرة.

وقال الرئيس الصيني شي جين بينغ، السبت، إن بلاده تدعم قرار مجموعة الس20 حول تمديد المبادرة، وسوف تواصل تطبيقها بشكل كامل مع الأطراف الأخرى.

وقال مالبايس في القمة الافتراضية "الزمامات الرئيس شي والإعلانات التي صدرت الأسبوع الماضي، مفيدة ومرحب بها".



أنت غروب تهديد وجودي

مجموعة العشرين تتفق على تمويل التجارة للدول النامية ودعم الإصلاحات

واضاف مالبايس في تصريحات لقمة مجموعة 20 أن "هذه خطوات مهمة وإيجابية للتنمية، وإنني سعيد برؤية هذه الاستجابة البناءة من الدائنين الرئيسيين".

وأيدت مجموعة 20 مبادرة تعليق خدمة الديون في أبريل، لمساعدة الدول الأفقر في الاستجابة لجائحة فايروس كورونا المستجد. وتم تمديد المبادرة في شهر أكتوبر لمدة ستة أشهر.

وخلال الأسبوع الماضي، تعهد وزراء مالية مجموعة الس20 ومحافظو البنوك المركزية، بالالتزام بالمبادرة بتنسيق وثيق، قائلين إنه سيتم تقديم أقصى دعم للدول المؤهلة في المبادرة.

وقال الرئيس الصيني شي جين بينغ، السبت، إن بلاده تدعم قرار مجموعة الس20 حول تمديد المبادرة، وسوف تواصل تطبيقها بشكل كامل مع الأطراف الأخرى.

وقال مالبايس في القمة الافتراضية "الزمامات الرئيس شي والإعلانات التي صدرت الأسبوع الماضي، مفيدة ومرحب بها".

وحث على اتخاذ تدابير جديدة لتسريع توريد المنتجات الطبية الأساسية إلى المناطق التي تحتاجها، بما في ذلك تحديث الاتفاقيات الحالية لضمان التجارة العالمية المعفاة من الرسوم الجمركية في الأدوية والمعدات الطبية.



آلان وولف
تعمل المصانع والمشاريع يؤخر تعافي الاقتصاد العالمي

وقال إنه يجب تقليص الحواجز على الحدود وقيود التصدير مما يوفر قدراً أكبر من الشفافية وتعجيل تعزيز جهود تيسير التجارة ولاسيما للدول الفقيرة.

من جهته، قال رئيس مجموعة البنك الدولي بيفيد مالبايس، إنه مسرور جداً برؤية التقدم الذي حققته مجموعة الس20 في شفافية الديون وتخفيف عبئها.

قبل بدء الأزمة مع رفض أكثر من 50 في المئة من طلبات الدعم المالي للتجارة. ويلحق عدم توافر التمويل التجاري ضرراً شديداً بأقل الدول نمواً، والتي تعاني بالفعل من ارتفاع تكلفة المعاملات المالية.

وقال وولف إن التعاون الوثيق بين المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية والبنوك التجارية الكبيرة سيكون ضرورياً لتوفير تريليونات الدولارات من التمويل المطلوب. وسيؤكد زعماء مجموعة العشرين التزامهم بالنظام التجاري متعدد الأطراف في بيان مشترك سيصدر الأحد، وذلك حسبما ذكرت مسودة البيان.

وتواجه منظمة التجارة العالمية، التي مقرها جنيف، حالة من عدم الاستقرار بعد منع إدارة الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب، اختيار مدير عام جديد وعمل هيئة تسوية المنازعات.

وحث وولف زعماء مجموعة العشرين على المشاركة بجدية في "جهود رئيسية للإصلاح المؤسسي".

واشنطن - قال آلان وولف نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، السبت، إنه يتعين على مجموعة العشرين العمل على توفير تريليونات الدولارات من التمويل التجاري للدول النامية لضمان تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كوفيد - 19.

وقال وولف لزعماء مجموعة العشرين، إنه من المهم الاستفادة من التجارة للمساعدة في ضمان الاقتصاد والتسويق التجاري في الإمدادات الطبية الأساسية وإصلاح الإطار المؤسسي للتجارة العالمية.

وأضاف "عندما لا تتحرك المحاصيل وتتعطل المصانع في جميع أنحاء العالم التامي سيتأخر التعافي العالمي للجميع".